بيان

منصة المجتمع المدني النسوي في لبنان

مطالب لضمان مساحة عادلة ومنصفة للنساء في المجال السياسي

٢٩ أيلول ٢٠٢١

في ظلّ الانهيار الاقتصادي والهيكلي الحاصل في لبنان، وتبعاً لعدم تمثيل النساء في الحكومة الجديدة بشكلٍ عادل، وفي ضوء التصريحات الذكورية التي أدلى بها مؤخراً العديد من السياسيين، بمن فيهم رئيس الوزراء، اجتمعت منصة المجتمع المدني النسوي في لبنان وأعربت عن قلقها إزاء التراجع الحاد في تمثيل النساء في المناصب الوزارية من 30% إلى 4% واحتمال انسحاب ذلك على تمثيل النساء في البرلمان.

وتطالب المنصة بمأسسة مشاركة النساء المتساوية في صنع القرار، واتخاذ إجراءات وتدابير ملزمة قانوناً صوناً للتقدم الذي حققته الحركة النسوية بعد مسيرة نضال طويلة.

كما تشدّد منصة المجتمع المدني النسوي في لبنان على المطالب التالية التي من شأنها ضمان مساحة عادلة ومنصفة للنساء في المجال السياسي:

١. احترام لبنان لالتزاماته الدولية الخاصة بحقوق النساء بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وخطة التنمية المستدامة 2030 بما فيها الهدف الخامس، وقرار مجلس الأمن 1325.

٢. إقرار المناصفة في كلّ من الانتخابات النيابية والبلدية المقبلة.

٣. خفض سقف الانفاق الانتخابي وضمان الشفافية في كافة عمليات التمويل والإنفاق الانتخابيين.

٤. ضمان حصول المرشحات على فرص متساوية في الوصول إلى وسائل الإعلام وإبرازهنّ بصورة عادلة وغير نمطية وغير تمييزية خلال الحملة الانتخابية.

٥. اتخاذ تدابير للحدّ من العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرشحات والناخبات في الانتخابات ومعاقبته.

٦. تجهيز مراكز اقتراع دامجة لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من ممارسة حقهم في التصويت، ولا سيما النساء ذوات الإعاقة والنساء الحوامل.

٧. ضمان التمثيل المتساوي للنساء عند تعيين لجنة الإشراف على الانتخابات وفي جميع اللجان الوزارية المشتركة ولجان صنع القرار واللجان التنسيقية التي يتمّ تشكيلها لمناقشة الإصلاحات أو خطط الاستجابة وإعادة النهوض، حيث أن أي نهوض هو مستحيل من دون مشاركة النساء.

٨. إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع السياسات العامة والإصلاحات المشار إليها في البيان الوزاري وفي المفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية. ويشمل ذلك الإنفاق على الصحة والتعليم وضمان اتخاذ تدابير لحماية عمل النساء في الاقتصاد المدفوع الأجر.

٩. تنفيذ خطة العمل الوطنية التي أقرتها الحكومة اللبنانية في أيلول 2019 من أجل تنفيذ القرار 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن.

١٠. تفعيل الخطة الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء وإقرار قانون شامل لمناهضة العنف ضد المرأة.

وستقوم منصة المجتمع النسوي في لبنان بمراقبة ورصد أداء الحكومة والبرلمان وسوف تسائلهما عن عملهما أو تقاعسهما في ما يتعلّق باحترام حقوق النساء وتحقيق المساواة الجندرية والعدالة وصون الحريات.

الموقعات/ون:

- منظمة أبعاد
- جمعية أبناء صيدا البلد
- جمعية الجليل التنموية
- المنتدى العربي لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة
- المؤسسة العربية للحريات والمساواة
- معهد أصفري للمجتمع المدني والمواطنة
- جمعية النجدة الإجتماعية
- جمعية بيتي
- مركز الأعمال والقيادة الشاملة للمرأة
- مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي
- جمعية دار الأمل
- جمعية فيمايل
- منظمة خمسون خمسون
- الشبكة الوطنية للميثاق العالمي للأمم المتحدة
- ملاذ الفنانين
- حلم
- مركز جمانة حداد للحريات
- عدل بلا حدود
- منظّمة كفى عنف واستغلال
- خطيرة
- الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات
- الرابطة اللبنانية لسيدات العمل
- الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيا
- جمعية تنظيم الأسرة في لبنان للعمل على التنمية وتمكين الأسرة
- مدنيات
- مؤسسة مهارات
- مرسى - مركز الصحة الجنسية
- تحالف م
- جمعية مساواة
- الحركة الاجتماعية
- الجمعية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- جمعية أوند
- جمعية المرأة الخيرية
- مركز ريستارت لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب
- مؤسسة الصفدي
- نواة للمبادرات القانونية
- جمعية العناية الصحية
- المعهد العربي للمرأة في الجامعة اللبنانية الأميركية
- الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة
- التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني
- منظمة النساء الآن لأجل التنمية
- الدكتورة كارمن جحا
- الدكتورة حليمة القعقور
- السيدة عبير شبارو
- السيدة منار زعيتر
- السيدة ديانا مقلّد

منصة المجتمع المدني النسوي في لبنان مؤلّفة من 50 منظمة حقوق النساء وناشطات وناشطين في العمل النسوي، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بجمعهم في أعقاب انفجار 4 آب. وقد أصدرت المنصّة ميثاق المطالب النسوية الموحّدة لوضع قضايا المرأة في صلب خطة الاستجابة للانفجار. ومنذ ذلك الحين، قام أعضاء وعضوات منصة المجتمع المدني النسوي بعدة جهود تهدف إلى المناصرة والمساهمة في تطوير خطط الإصلاح والتعافي وإعادة إعمار لبنان، فضلا عن الاجتماع بممثلي المجتمع الدولي والمانحين والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي لاطلاعهم على أولوياتهم ومطالبهم النسوية.